

تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2009-2022)

د. عبدالرزاق ابراهيم شبيب¹ ، أ.م.د. فيصل غازي فيصل²

المستخلص

هدف البحث الى تحليل واقع مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي خلال المدة 2009-2022 باستخدام بيانات سنوية عن مؤشرات السلامة باستخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي للوصول الى الموقف الحقيقي لقدرة المؤسسة المصرفية في الصمود امام المخاطر المصرفية، وتوصلت الدراسة الى القطاع المصرفي العراقي يمتلك نسب مرتفعة من السيولة والاحتياطات النقدية بشكل يفوق النسب المعيارية وهذا ما يشير الى ضعف الخطة الاستثمارية وخشية المصارف من الدخول في فرص استثمارية غير مؤكدة الربحية.

الكلمات المفتاحية: السلامة المالية، العائد على رأس المال، القطاع المصرفي العراقي

انتساب الباحثين

¹ كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق، الانبار، 31001² كلية جنات العراق، العراق، الانبار، 31001¹Abdulrazaq.shabeeb@uoanbar.edu.iq² faisal.ghazi@jic.edu.iq² المؤلف المراسل

معلومات البحث

تاريخ النشر: أيلول 2024

Affiliation of Authors

¹ College of Administration and Economy, University of Anbar, Iraq , Al-Ramadi , 31001² Jannat Al-Iraq College, Iraq, Al-Ramadi, 31001¹Abdulrazaq.shabeeb@uoanbar.edu.iq² faisal.ghazi@jic.edu.iq² Corresponding Author

Paper Info.

Published: Sept. 2024

Analysis of financial soundness indicators for the Iraqi banking sector for the period (2009-2022)

Dr. Abdulrazaq Ibrahim Shabeeb¹ , Asst. Prof. Dr. Faisal Ghazi Faisal²

Abstract

The research aimed to analyze the reality of the financial safety indicators of the Iraqi banking sector during the period 2009-2022 using annual data on safety indicators using the inductive and deductive approach to reach the true position of the banking institution's ability to withstand banking risks. The study concluded that the Iraqi banking sector possesses high percentages of liquidity. Cash reserves exceed standard ratios, which indicates the weakness of the investment plan and the banks' fear of entering into investment opportunities of uncertain profitability .

Keywords: Financial Safety, Return on Capital, Iraqi Banking Sector

المقدمة

لا يزال موضوع سلامة النظام المالي بكافة اركانه الاساسية يورق القائمين على ادارة المؤسسات المالية والمصرفية اذ يعد احد المتطلبات الاساسية والحيوية بدعم النظام المالي في الاقتصاد ولذلك فقد اجريت دراسات عديدة في هذا المجال لاسيما وان صندوق النقد الدولي قد اقر جملة مؤشرات عالمية نستند اليها في قياس مدى سلامة النظام المالي من المشاكل المالية وقدرته على مواجهة الصدمات الاقتصادية لما لهذا الامر من دور رئيس وفعال في تهيئة البيئة المناسبة لنمو الاقتصاد وتطوره، اذ اتخذ موضوع السلامة المالية حيزا اكبر على الساحة المالية والمصرفية بعد ازمة الرهن العقاري عام 2008 اذ دفعت بالمؤسسات المالية الدولية المعنية بهذا الشأن ان تصدر دليلاً مالياً يضم عدد من المؤشرات

المالية والمعايير الدولية التي عممت على كافة المؤسسات المالية والمصرفية.

مشكلة البحث

ان التطورات التي شهدتها البيئة المالية المصرفية اثمرت عن انتاج طرق ووسائل تمويلية مختلفة ساهمت بشكل او بآخر بتنوع طرق الاستثمار وكيفية التعامل مع الودائع المصرفية وكيفية توظيفها في أنشطة تدر عائد مالية للمصرف الا ان تلك الاجراءات احياناً تجعل القطاع المصرفي عرضة للكثير من المشاكل المالية والمخاطر المصرفية مما يجعل مؤشرات السلامة تنذر بالخطر المالي الممكن ان يتعرض له المصرف.

هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على اهم المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل السلامة المالية للقطاع المصرفي. ومن ثم التعرف على واقع السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي من خلال تحليل اهم المؤشرات المالية الخاصة بموضوع السلامة.

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في انه يعطي صورة واقعية واضحة للمعايير المالية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي في مجال السلامة المالية ومعرفة موقع تلك المؤشرات عند القطاع المصرفي العراقي مما يساهم في اتخاذ الاجراءات المناسبة من اجل تعديل مسار تلك المؤسسات.

فرضية البحث

يفترض البحث ان اتباع التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي وتطبيقها والعمل على معالجة الاشكاليات المالية التي تعترض العمل المصرفي تسهم في تحسن مؤشرات الربحية المصرفية للقطاع المصرفي.

1. الادبيات السابقة:

هدفت دراسة [1] الى تطوير نظام الإنذار المبكر (EWS) لإمكانية التنبؤ بالأزمات المالية في تركيا، بناءً على آلية الجبل الثالث للأزمات المالية باستخدام نموذج ماركوف، وذلك باستخدام بيانات شهرية تتراوح بين فبراير/ شباط 1992 وديسمبر/ كانون الأول 2007. وقد توصلت الدراسة الى ان النظام المصرفي التركي يعاني من ضعف في سلامته المالية. اما دراسة [2] فقد هدفت هذه الدراسة الى تحليل مؤشرات السلامة المالية في نيجريا من الربع الأول لعام 2007 ولغاية الربع الرابع لعام 2014، وتم التوصل الى ان مؤشرات السلامة المالية هذه قادرة على اكتشاف نقاط الضعف في النظام المصرفي النيجري. ثم هدفت دراسة [3] الى استخدام مؤشرات السلامة المالية لتحديد ما إذا كانت المصارف الأردنية قد تأثرت بسبب الأزمة المالية 2007-2008. وقد تم إجراء البحث على 25 مصرفاً في الأردن مدرجة في بورصة الدول للأوراق المالية. وذلك من خلال أربع متغيرات هي نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الرفع المالي، ونسبة السيولة وأخيراً إجمالي المخصصات (كنسبة مئوية من القروض المتعثرة). وأظهرت النتائج أن المصارف الأردنية لا تلبى مؤشرات بازل المالية لنسبة كفاية رأس المال، وكذلك لا تلبى مؤشرات بازل لنسبة السيولة، وايضا لا تلبى مؤشرات بازل المالية لنسبة الرافعة المالية، كما ان هذه المصارف لا تفي بمؤشرات بازل المالية لنسبة إجمالي المخصصات (كنسبة مئوية من القروض المتعثرة).

وأظهرت النتائج العامة للبحث أن البنوك الأردنية لم تتأثر بشكل كبير بالأزمة المالية. فيما جاءت دراسة [4] لتحديد وضع المصرف الإسلامي الاردني الذي احتل المرتبة الاولى في القطاع المصرفي لنجاحه في تلقي المدخرات من الافراد بشكل كبير وقدرته على تمويل القطاعات الاقتصادية في الاردن من خلال دراسة تحليلية لمؤشرات السلامة المالية لهذا المصرف، وأن أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة أن المصرف الإسلامي الاردني لديه كفاءة عالية في تحقيق الربح من خلال معدل العائد على الاموال الخاصة المستثمرة في الصناديق الخاصة.

2. السلامة المالية بين المفهوم والنظرية:**1-2: مفهوم السلامة المالية:**

يعد مفهوم السلامة المالية من المفاهيم الحديثة اذا ما قورنت بتاريخ القطاع المصرفي والازمات المالية والمصرفية التي واجهته فتعرف السلامة المالية على انها الحالة التي تكون فيها المؤسسة المالية قادرة على الصمود امام الازمات المالية وملزمة بأداء التزاماتها وقدرتها على الوفاء بالديون في ظل مختلف الظروف الطارئة [5]. او هي المرحلة التي يقوم فيها النظام المالي بتخصيص موارده المالية بصورة فعالة ونشيطة بيم مختلف الأنشطة والفعاليات التي يقوم بها وقدرته على ادارة وتشخيص الازمات المالية واستيعابها قبل واثناء حدوثها [6].

يتضح مما سبق ان السلامة المالية يمكن ان تعرف على انها مرحلة من الصلابة المالية التي يعيشها القطاع المالي والمصرفي التي تجبر عن مدى مقاومته للازمات والمشاكل المالية التي تعترض عمل ذلك القطاع.

ولذا فانه يجب على ادارة المؤسسة ان تعمل بشكل ذؤوب على تحقيق اعلى معدلات السلامة المالية لتضمن تحقيق بيئة مالية مستقرة قادرة على تلبية الاحتياجات المالية للقطاع العام والخاص بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي [7].

2-2: اهمية مؤشرات السلامة المالية:

تتضح اهمية مؤشرات السلامة المالية في الاقتصاد من خلال دورها في التعرف على المخاطر المالية التي يمكن ان يتعرض لها النظام المالي والمصرفي، كون تلك المؤشرات تعد دليلاً للإنذار المبكر لتحليل وتقييم مدى صلابة النظام المالي او هشاشته ومدى صموده امام الازمات المالية من اجل تهيئة قطاع مالي قادر على تعزيز ودعم عملية التنمية الاقتصادية. وتبرز اهمية مؤشرات السلامة المالية من خلال الاتي [8]:

كافة بوضع مخصص لمواجهة القروض المتعثرة في حدود (2%-5%) كإجراء احترازي وقائي للحد من المخاطر الائتمانية [11].

2-3-3: مؤشرات السيولة:

يتمتع القطاع المصرفي العراقي بنسب عالية من السيولة بشكل يفوق النسب المحددة من قبل البنك المركزي ، إذ أن امتلاك المصرف لمستوى مناسب من السيولة يجعل إدارته أمام تحدي كبير، لأنه يكون أمام خيارين بين السيولة والربحية، ففي حالة تدني نسب السيولة تكون المصارف عرضة الى درجة عالية من المخاطر المالية والتي قد تؤدي إلى فشله، فضلاً عن إن امتلاك المصارف لدرجة سيولة عالية يمنحها ذلك قدرة على تجاوز الازمات الناتجة عن السحب المالي التي قد تتعرض لها تلك المؤسسات [12]، فضلاً على ذلك فقد قامت بازل 3 بإدخال اطاراً جديداً لتنظيم الية التعامل مع السيولة المصرفية، إذ ركزت تلك اللجنة على رؤوس الاموال التي تتميز بالجودة العالية(الاسهم الاعتيادية)، ويتكون المعيار الجديد من نسبة تغطية السيولة، وهذا يتطلب من المصارف ان تحتفظ بمعدلات كافية من الموجودات السائلة ذات الجودة المرتفعة بحيث تمكنها من مواجهة الحالات الحرجة خلال مدة لا تقل عن (30) يوم [13].

2-3-4: مؤشرات الإيرادات والربحية:

يقيس هذا المؤشر قدرة القطاع المصرفي على توليد الارباح، وترتبط هذه المؤشرات مع درجة الأمان المصرفي بعلاقة طردية، إذ كلما ارتفع العائد والربحية ازدادت قدرة مؤشر حقوق الملكية على مواجهة مخاطر الموجودات، ويمكن التوصل الى ربحية القطاع المصرفي من خلال كل من نسبة العائد على حق الملكية ونسبة العائد على الموجودات، إذ كلما ارتفعت هذه النسب انعكس ذلك ايجابياً على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

2-3-5: مؤشرات مخاطر الصرف الأجنبي:

تقيس هذه المؤشرات درجة الخطر المالي الناجم عن التقلبات في أسعار الصرف العملة المحلية، حيث إن الاستقرار في سعر الصرف يقودنا إلى الاستقرار في قيمة الموجودات الأجنبية لدى القطاع المصرفي، ومن ثم فإن الاحتفاظ بالموجودات الأجنبية لدى القطاع المصرفي لا يترتب عليه مخاطر مالية مرتفعة نتيجة لاستقرار أسعار الصرف [14].

4. تحليل مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي العراقي:

للتعرف على واقع البيئة المالية والعمل المصرفي وسلامة مؤسساته المختلفة لابد من اجراء دراسة تحليلية على مؤشرات

- تسهم مؤشرات السلامة المالي في ترسيخ مبدأ الشفافية والافصاح وتوفير كافة المعلومات المالية للجمهور.
- تسهم في الحد من انتقال مخاطر الازمات المالية عبر الاسواق المالية.
- تسهم المؤشرات الخاصة بالسلامة المالية على اعطاء اشارات مسبقة حول اداء المؤسسات وبالتالي تسهم في مساعدة المؤسسات الاشرافية على توجيه بوصلة الاداء قبل حدوث الازمات.
- تعمل على بناء القطاع المالي والمصرفي وفق اسس موضوعية من خلال تصميم مؤشرات عامة لتقييم القطاع المالي والوقوف على أبرز نقاط القوة والضعف في النظام المالي.
- اثبتت الازمات المالية والمشاكل المصرفية ضرورة اللجوء الى تطبيق لوائح خاصة بالسلامة المالية للمصارف [9].

2-3-3: مؤشرات السلامة المالية:

توجد العديد من المؤشرات المالية المعتمدة لتحليل واقع السلامة المالية للقطاع المصرفي والتي تم اعتمادها من صندوق النقد الدولي والتي منها ما يأتي:

2-3-1: مؤشر كفاية رأس المال:

يعد مؤشر كفاية رأس المال أحد أهم مؤشرات السلامة المالية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي على مستوى القطاع المصرفي وتعزيز الملائمة المالية للمصارف وقدرتها على تحمل امتصاص الصدمات والخسائر مما يعكس ايجاباً على سلامة الوضع المالي للقطاع المصرفي ومثابته، وقد أولى البنك المركزي العراقي عناية بزيادة رأس مال المصارف من اجل تعزيز مركزها المالي، بوصفه أحد خطوط الدفاع الرئيسية على تجاوز المخاطر المحتملة، واعتمد معيار بازل 2 لقياس كفاية رأس المال المحدد تبعاً لمخاطر السوق والتنشغيل، فضلاً عن تحديد البنك المركزي العراقي نسبة معيارية لكفاية رأس المال [10].

2-3-2: مؤشرات جودة الموجودات:

يُعد تقييم مؤشرات جودة الموجودات ذات أهمية كبيرة للقطاع المصرفي وذلك للارتباط المباشر للموجودات بالمخاطر الائتمانية، والتي تكمن في عدم مقدرة المقرض على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، مما يتسبب في خسارة مالية تؤثر في إيرادات المصرف ورأسماله، كما ألزم البنك المركزي العراقي المصارف

يعزى لأسباب مختلفة أهمها قيام المصارف العاملة في العراق بزيادة رؤوس أموالها إلى (250) مليار دينار امتثالاً لتعليمات البنك المركزي العراقي الامر الذي ساهم بارتفاع مؤشر نسبة كفاية رأس المال بالمقارنة مع النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، وكما مبين في الجدول (1).

السلامة المالية المتعارف عليها عالمياً بموجب المؤسسات المالية الدولية وأبرزها صندوق النقد الدولي وكما مبين في ادناه:

1-4: مؤشر نسبة كفاية رأس المال.

شهد مؤشر نسبة كفاية رأس مال للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2009-2022) تذبذباً ملحوظاً لاسيما في الفترة الاخيرة، وهذا قد

جدول (1): نسبة كفاية رأس للقطاع المصرفي في العراق للمدة (2009-2022)

النسبة المعيارية %	نسبة راس المال/ اجمالي الموجودات %	النسبة المعيارية %	نسبة كفاية راس المال %	السنوات
3	0.69	12	138	2009
3	0.78	12	130	2010
3	2.82	12	107	2011
3	3.08	12	138	2012
3	3.67	12	195	2013
3	4.01	12	102	2014
3	4.56	12	87	2015
3	5.31	12	128	2016
3	9.17	12	181	2017
3	12.8	12	285	2018
3	11.65	12	173	2019
3	12.2	12	253	2020
3	11.5	12	243	2021
3	12.4	12	249	2022

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي ، ودائرة الاحصاء للمدة (2009-2022).

قدرته الانتاجية وبالتالي تسجيل نمو اقتصادي على المدى القصير والتنمية الاقتصادية على المدى البعيد. اما فيما يتعلق بمؤشر نسبة رأس المال إلى الموجودات فقد شهدت مدة البحث ارتفاع ملحوظ إذ بلغت (0.69%) عام 2009 و (12.4) عام 2022، وتعزى هذه الزيادة الى ارتفاع رؤوس أموال المصارف قياساً مع اجمالي موجوداتها، إذ يتبين ان هذه النسبة لم تتجاوز النسبة المعيارية المحددة رسمياً من قبل البنك المركزي (3%) خلال المدة (2009-2011) ثم بعد ذلك ونتيجة لتنفيذ تعليمات البنك المركزي المتعلقة بزيادة رؤوس أموال المصارف، والارتفاع الكبير في اجمالي الموجودات ادت الى ارتفاع هذه النسبة وتجاوزها للنسبة المعيارية واستمرت عند هذا المستوى الذي تجاوز النسبة المعيارية حتى في جائحة كورونا (كوفيد-19)

ينضح من الجدول (1) ان اعلى نسبة سجلها مؤشر نسبة كفاية رأس المال كانت في عام (285%) في عام 2018 وهذه النسبة المرتفعة توضح لنا مدى قدرة القطاع المصرفي على مواجهة المخاطر المصرفية غير المتوقعة التي قد يتعرض لها هذا القطاع هذا من جانب ومن جانب اخر فان ارتفاع هذه النسبة بهذا الشكل الكبير يبين لنا مدى ضعف الجهاز المصرفي وتدني كفاءته الاستثمارية وقدراته التشغيلية على استثمار تلك الاموال والذي قد يعبر عن الدور الضئيل الذي تمارس فيه المصارف استثماراتها واقتصارها على الفرص الاستثمارية الامنة وعدم اتخاذ الدور الحقيقي في تنمية الاقتصاد العراقي والقيام باستثمارات كبيرة تسهم في رفد الاقتصاد والمجتمع بمختلف السلع والخدمات مما يعزز

يمكن قياسه من خلال نسبة الديون المتعثرة الى اجمالي الديون، وكذلك من خلال نسبة اجمالي الديون المتعثرة الى اجمالي الموجودات، اذ كلما ارتفعت تلك النسبة كاد دليلاً على سلامة الموقف المالي حسن الادارة وكيفية تعاملها مع الموجودات المالية المختلفة، ويبين الجدول (2) مؤشر جودة الموجودات للقطاع المصرفي في العراق خلال مدة البحث.

والسنوات التي تلتها مما يعكس الموقف السلبي للقطاع المصرفي في اتخاذ دوره في تمويل المشاريع التنموية الهادفة الى تحقيق التنمية الاقتصادية.

2-4: مؤشر جودة الموجودات

يبين هذا المؤشر مدى جودة الموجودات المالية لدى المؤسسة المصرفية وقدرتها على مواجهة الازمات والمخاطر المالية والذي

جدول (2): مؤشر جودة الموجودات القطاع المصرفي في العراق للمدة (2009-2022) تريليون دينار

النسبة المعيارية %	اجمالي الديون المتعثرة/ اجمالي الموجودات %	النسبة المعيارية	نسبة الديون المتعثرة/ اجمالي الديون %	اجمالي الديون	اجمالي الديون المتعثرة	السنوات
5-2	0.1	%5-2	5.6	4.3	0.24	2009
5-2	0.1	%5-2	2.8	9.7	0.27	2010
5-2	0.3	%5-2	3.0	15.2	0.45	2011
5-2	0.3	%5-2	2.1	22.8	0.49	2012
5-2	1	%5-2	8.1	24.7	1.99	2013
5-2	1	%5-2	8.4	28.1	2.36	2014
5-2	1.4	%5-2	10.1	30.6	2.08	2015
5-2	1.6	%5-2	10.9	30.6	3.34	2016
5-2	2.8	%5-2	14.0	30.9	4.34	2017
5-2	4	%5-2	15.6	31.1	4.86	2018
5-2	3.1	%5-2	13.6	30.4	4.14	2019
5-2	3.2	%5-2	8.0	55.7	4.5	2020
5-2	2.9	%5-2	5.8	78.9	4.6	2021
5-2	2.6	%5-2	6.4	79.56	4.75	2022

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي، ودائرة الاحصاء للمدة (2009-2022)

بلغت (6.4%) وذلك لان الانخفاض الحاصل في اجمالي الديون المتعثرة عام 2019 بلغ كان أكبر من الانخفاض الحاصل في اجمالي الديون، وكذلك بالنسبة عام 2022 انخفاض في مقدر اجمالي الديون المتعثرة، وكان اكبر من الانخفاض الحاصل في اجمالي الديون، وهذا يعكس ارتفاع درجة المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي بنسبة أقل مما كانت عليه في (2017 و 2018)، ان هذه النسب مرتفعة قياساً مع النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، وهذا يتطلب من المصارف العاملة في الاقتصاد العراقي لاسيما المصارف الحكومية التي حملت الابعاء الاكبر من الديون المتعثرة قياساً مع نظيرتها المصارف الاهلية إلى

يتبين من الجدول (2) أن مؤشر جودة الموجودات من خلال نسبة الديون المتعثرة إلى اجمالي الديون لدى القطاع المصرفي كانت ضمن النسبة المعيارية من البنك المركزي العراقي والبالغة (2-5%) خلال المدة (2009-2012). أما في عام (2018) فقد ارتفعت نسبة الديون المتعثرة الى اجمالي الديون لتبلغ (15.6%)، لان الزيادة الحاصلة في اجمالي الديون المتعثرة والتي تبلغ (4.86 تريليون دينار تفوق الزيادة الحاصلة في مقدار اجمالي الديون والتي تبلغ (31.1) تريليون دينار، ثم انخفضت هذه النسبة خلال المدة 2019-2022 اذ بلغت نسبة الديون المتعثرة الى اجمالي الديون عام 2019 ما يقارب (13.6%) وعام 2022

يزال ضمن المعايير المقبولة وإن انخفاضها يعكس الأداء الجيد للقطاع المصرفي، إذ لا تزال هذه النسب ضمن النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي بحدود (2-5%) [15].

3-4: مؤشر السيولة

يتبين من الجدول (3) ان الموجودات السائلة كنسبة إلى مجموع الودائع في عام 2009 بلغت (209.4%)، ثم انخفضت عام 2011 لتبلغ (138.7%) ثم ارتفعت عام 2012 لتبلغ (146.2%) وذلك لان الزيادة في الموجودات السائلة تفوق الزيادة الحاصلة في مجموع الودائع واستمرت هذه النسبة في الارتفاع لغاية عام 2016 إذ بلغت (228.9%)، وهذه النسبة المرتفعة تبين أنه من عدم احتمال تعرض المصارف التجارية في الأجل القصير لمخاطر السيولة، الا انها انخفضت مجدداً في عام 2017 لتبلغ (153.1%)، نتيجة لتراجع حجم الموجودات السائلة مقابل ارتفاع إجمالي الودائع، ثم ارتفعت مجدداً عام 2022 فبلغت (68.4%) مقارنة بعام 2021، وتعد هذه النسبة مقارنة بالنسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي.

ضرورة إعطاء المزيد من الاهتمام والعناية بما يتعلق بالية منح الائتمان وذلك عن طريق دراسة الجدارة الائتمانية لعملائها. وفيما يتعلق بالمؤشر الثاني لمؤشرات جودة الموجودات (نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الموجودات) فقد شهدت تذبذباً ملحوظاً بين الانخفاض والارتفاع نتيجة للزيادة المستمرة في الديون المتعثرة طيلة مدة البحث مع تذبذب إجمالي الموجودات بين الانخفاض والارتفاع، إذ سجلت أعلى نسبة بلغت (4%) في عام 2018 نتيجة ارتفاع الديون المتعثرة مع انخفاض إجمالي الموجودات في العام ذاته، في حين انخفضت نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الموجودات عام 2019 وبلغت (3.1%) نتيجة لانخفاض الديون المتعثرة مقابل زيادة إجمالي الموجودات، أما في عام 2021 فقد انخفضت مرة أخرى نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الموجودات لتبلغ (2.9%) وان سبب هذا الانخفاض يعود إلى ارتفاع إجمالي الموجودات عام 2020، ويعكس انخفاض هذه النسبة الموقف الجيد للقطاع المصرفي في العراق من ناحية زيادة مقدار الموجودات، إذ تبين التجارب الدولية إلى أن تجاوز نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الموجودات نسبة (10%) يُنذر بقراب أزمة مصرفية متوقعة، ولكن في القطاع المصرفي العراقي لا

جدول (3): نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات وإجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي العراقي للمدة 2009-2022 (تريليون دينار)

السنوات	اجمالي الموجودات السائلة	اجمالي الموجودات	نسبة الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات %	النسبة المعيارية %	اجمالي الودائع	نسبة الموجودات السائلة/ اجمالي الودائع %	النسبة المعيارية %
2009	80.6	334.3	24.1	30	38.5	209.4	70
2010	85.9	363.3	23.6	30	47.8	179.7	70
2011	77.8	143.8	54.1	30	56.1	138.7	70
2012	90.5	190.9	47.5	30	61.9	146.2	70
2013	137.8	208.8	66	30	68.7	200.6	70
2014	151.3	226.6	66.8	30	73.9	204.7	70
2015	145.3	222.9	65.2	30	64.3	225.9	70
2016	142.6	221.2	64.5	30	62.3	228.9	70
2017	102.4	156.3	65.5	30	66.9	153.1	70
2018	56.7	123	46.1	30	76.7	73.9	70
2019	57.5	133	43.2	30	82	70.1	70
2020	52.4	138.5	37.8	30	85	61.7	70
2021	64.8	159.5	40.6	30	96	67.4	70
2022	67.4	163.2	41.2	30	98.5	68.4	70

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي ، ودائرة الاحصاء للمدة(2009-2022)

تتجاوز النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي اذ بلغ اعلى معدل وصلت له قرابة (57%) عام 2021 [17] .

وهذا يبين ان القطاع المصرفي العراقي يعمل على مبدأ السياسة المحافظة في ادارة بموجوداتها السائلة المبالغ فيها والتي تشير الى ضعف السياسة الاستثمارية للمصارف التجارية، ومن ثم انخفاض درجة تأثيرها في الاقتصاد العراقي التي تنعكس عن تدني مساهمتها في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن أن هذه النسبة المرتفعة تنعكس سلباً على الربحية المصرفية لعدم توجيهها نحو استثمارات يمكن أن تحقق عوائد مالية للقطاع المصرفي [16].

4-4: مؤشرات الايرادات والربحية

يتبين من الجدول (4) أن العائد إلى إجمالي الموجودات كنسبة لدى المصارف التجارية بلغ (0.25%) عام 2009 وهي نسبة ادنى من النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي، ثم انخفضت في عام 2010 اذ بلغت (0.21%)، وتبين هذه النسبة ان المصارف تتبع سياسة استثمارية ضعيفة وذات كفاءة متدنية، ثم ارتفعت عام 2012 اذ بلغت (0.83%) وانخفضت بعد ذلك لتسجل (0.71%) عام 2013 واستمرت في الانخفاض لغاية عام 2015 اذ بلغت (0.47%)، وذلك لتراجع العوائد المصرفية مقابل ارتفاع قيمة موجوداتها وتدهور الوضع الأمني والاقتصادي الذي شهدته البلاد في تلك الفترة، فضلاً عن انخفاضها عن النسبة المحددة من البنك المركزي البالغة (0.5%) التي تبين السياسة الاستثمارية المتواضعة التي تنتهجها المصارف التجارية في العراق.

نسبة الائتمان النقدي إلى مجموع الودائع: تعكس هذه النسبة قدرة المصارف العاملة في الاقتصاد على توظيف السيولة المالية والمتأتية من إجمالي الودائع لتلبية الطلب المتزايد على الائتمان، إذ قام البنك المركزي العراقي بتحديد هذه النسبة عند (70%) لغاية عام 2019 ثم قام البنك المركزي برفع هذه النسبة وتعديلها الى (75%) ومع ذلك فان الائتمان النقدي كنسبة الى إجمالي الودائع لم

جدول (4): نسبة العائد على الموجودات وحقوق الملكية لدى القطاع المصرفي للمدة (2009-2022)

السنوات	العائد/ الموجودات %	العائد/ حق الملكية %
2009	0.25	36.8
2010	0.21	26.8
2011	0.65	23.2
2012	0.83	26.9
2013	0.71	19.2
2014	0.54	13.5
2015	0.47	10.3
2016	0.51	9.6
2017	0.85	9.2
2018	0.54	4.3
2019	0.84	7.2
2020	0.90	7.3
2021	0.57	5.1
2022	0.54	6.2

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي ، ودائرة الاحصاء للمدة(2009-2022)

عن التحسن الملحوظ في الوضع السياسية والامن الذي شهدته البلاد وما أفرزته الزيادة الحاصلة في اسعار النفط على الموازنة

ثم ارتفعت لتبلغ (0.85%) عام 2017، وتعود هذه الزيادة نتيجة لارتفاع ربحية المصارف نتيجة لزيادة استثماراتها المالية، فضلاً

عن زيادة مخاطر الرفع المالي، اما في عام 2020 فقد ارتفعت النسبة لتصل الى (7.3%) وان هذا الارتفاع يعزى الى زيادة قيمة الدخل وارتفاع قيمة موجوداتهم، لكن سرعان ما سجلت انخفاضاً عام 2021 لتبلغ (5.1%) وان هذا الانخفاض يرجع سببه الى انخفاض قيمة الدخل والموجودات.

5-4: مؤشر مخاطر الصرف الاجنبي.

يبين الجدول (5) أن صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية كنسبة إلى رأس مال القطاع المصرفي في العراق بلغ (5.39%) في عام 2009 ثم انخفض لغاية عام 2011 اذ بلغ (2.43%) وذلك نتيجة الانخفاض في صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية كنسبة إلى رأس مال المصارف مقابل حدوث ارتفاع في رؤوس أموال القطاع المصرفي. وقد استمرت هذه النسبة بالانخفاض في عام 2012 فبلغت (2.35%) نتيجة لارتفاع صافي المركز المفتوح بشكل اكبر من الزيادة الحاصلة في رؤوس أموال المصارف التجارية، ثم أخذت بالارتفاع لغاية عام 2014 اذ بلغت (2.83%) لان الزيادة في صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية اكبر من الزيادة في رؤوس أموال المصارف للعام ذاته، ومن ثم انخفضت لغاية عام 2017 اذ بلغت (0.76%) نتيجة لتراجع قيمة صافي المركز المفتوح مقابل ارتفاع رؤوس أموال القطاع المصرفي، لكنها سرعان ما ارتفعت هذه النسبة مجدداً حتى من 2019 واستمرت بالزيادة والارتفاع لغاية عام 2021 اذ بلغت (1.84%)، نتيجة للارتفاع الكبير في صافي المركز المفتوح مقابل ارتفاع طفيف في رؤوس أموال المصارف، وهذا يعني ان تفوق هذه النسبة عن النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة (40%) كان له اثر سلبي على استقرار القطاع المصرفي اذ تمثل السيولة المرتفعة خسارة مالية للقطاع المصرفي، كما تعكس السياسة الاستثمارية المرتفعة المخاطر كونها معرضة لمخاطر التقلبات المفاجئة في أسعار الصرف، كما يرجع هذا الارتفاع المتواضع والتدريجي للنسب المالية نتيجة لالتزام المصارف التجارية بتوجيهات البنك المركزي الرامية الى زيادة رأس المال لكل مصرف إلى (250) مليار دينار كحد أدنى والذي بدوره ادى الى زيادة مستويات هذه النسب.

العامة للدولة وانعكاساتها الكبيرة على نتائج أعمال المؤسسات المالية والمصرفية ما أدى إلى زيادة وأرباحها السنوية [18]، أما في عام (2018) اذ انخفضت هذه النسبة لتبلغ (0.54%) وذلك لانخفاض أرباح المصارف، فضلاً عن انخفاض اجمالي موجودات المصارف في العام نفسه، ثم عاودت الارتفاع مرة اخرى لتبلغ (0.81%) عام 2019، نتيجة لزيادة الربحية المصرفية وزيادة موجوداتها، ارتفعت نسبة العائد على الموجودات في عام 2020 الى (0.90%) اذ كانت اعلى نسبة تبلغها خلال مدة البحث، وقد هذا جاء الارتفاع على الرغم من تأثر الاقتصاد العراقي والعالم بتبعات جائحة كورونا، اما في عام 2021 انخفضت هذه النسبة لتصل الى (0.57%) أن هذا الانخفاض جاء نتيجة لنمو مجموع الموجودات، فضلاً عن انخفاض معدل ارباحها، كما يبين أن هذه النسبة كانت مقارنة من النسبة المحددة المعيارية من قبل البنك المركزي العراقي والتي تشير الى السياسة الاستثمارية الامنة التي تتبعها المصارف التجارية في العراق.

كما يتضح من الجدول (4) أن معدل العائد على حقوق الملكية عند المصارف التجارية العاملة في العراق بلغت (36.8%) عام 2009 ثم انخفضت (2011) اذ بلغت (23.2%) ، وهذا الانخفاض يوضح الحالة الإيجابية المتمثلة بانخفاض المخاطر المصرفية. واستمرت هذه النسبة في الانخفاض لغاية 2018 لتبلغ (4.3%) نتيجة الزيادة الحاصلة في حجم رؤوس أموال المصارف التجارية تطبيقاً لتوجيهات البنك المركزي يرافقها الانخفاض في صافي الارباح التي حققتها المصارف التجارية، فضلاً عن التراجع الحاصل في ربحية المؤسسات المصرفية نتيجة لتلاشي استثماراتها وانكماش قدرتها على توظيف الاموال في توجهات استثمارية نتيجة الاحداث الامنية والاضاع السياسية المضطربة لعامي (2015-2016) مما انعكس سلباً على الموازنة العامة ومن ثم على نتائج اعمال المؤسسات المالية والمصرفية في البلاد [19].

ثم ارتفعت هذه النسبة عام 2019 اذ بلغت (7.2%) نتيجة لارتفاع ارباح المصارف في العام ذاته، كما إن ارتفاع هذه النسب تبين كفاءة وفاعلية القطاع المصرفي العراقي في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة في ادارة اموال المؤسسين والمودعين على حد سواء، مما تشير بوضوح على درجة المخاطر المرتفعة الناجمة

جدول (5): مؤشرات مخاطر الصرف الاجنبي للمصارف في العراق للمدة (2009-2022) (مليار دينار)

السنوات	الموجودات الاجنبية	المطلوبات الاجنبية	صافي المركز المفتوح بالعملة الاجنبية	نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الاجنبية / إجمالي المطلوبات %	نسبة المطلوبات الاجنبية / إجمالي المطلوبات %
2009	16.1	3.7	12.4	5.39	1.1

0.5	3.89	10.9	1.8	12.7	2010
1.3	2.43	9.6	1.9	11.5	2011
0.8	2.35	13.9	1.6	15.5	2012
0.8	2.66	20.5	1.6	22.1	2013
0.7	2.83	25.8	1.6	27.3	2014
0.4	1.48	15.0	0.9	15.9	2015
0.4	0.94	11.2	0.9	12.1	2016
0.6	0.76	11.0	0.9	11.9	2017
1.1	0.99	15.0	1.3	16.3	2018
0.6	1.4	21.7	0.8	22.5	2019
0.4	1.69	25.9	0.7	26.6	2020
0.4	1.84	32.5	1.3	33.8	2021
0.7	1.85	32.9	1.1	34.2	2022

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي ، ودائرة الاحصاء للمدة(2009-2022)

مما سبق يتبين أن الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي العراقي وتطبيقه من قبل المصارف التجارية على صعيد تعزيز السلامة المالية في القطاع المصرفي أسهمت في تنمية القطاع المصرفي واستقراره ، والحد من امكانية حصول الازمات المصرفية عن طريق تعزيز رأس المال للقطاع المصرفي والاحتياطيات السائلة، مما ساعدت على تعزيز الاستقرار المالي على المدى الطويل، إذ يمتلك القطاع المصرفي العراقي نسب مرتفعة من مؤشرات السلامة المالية ككفاية رأس المال التي تسهم في تندية احتمالية حدوث التعثر المصرفي، فضلاً عن احتواءها على السيولة المصرفية بالرغم من أن ارتفاع هذا المؤشر في انعكس سلباً على ربحية المصارف، بينما توضح مؤشرات جودة الموجودات أن المخاطر المالية (الديون المتعثرة) بلغت نسباً مرتفعة جداً وهذا يدعو إلى منح المصارف التجارية قدر أكبر من الأهمية في كيفية التعامل مع الديون المتعثرة.

الاستنتاجات

- تعد مؤشرات السلامة المالية واحدة من المؤشرات المهمة التي تعطي صورة واضحة عن موقف المصارف تجاه المخاطر المالية المحيطة بالعمل المصرفي مما يساهم في تعديل السياسة الائتمانية وطرق الاستثمار المصرفي بشكل يجنبه للكثير من المشاكل.
- ان القطاع المصرفي العراقي حقق تقارب نوعي بين مؤشرات السلامة المالية وتلك التي حددها البنك المركزي

اما مؤشر نسبة المطلوبات الأجنبية إلى اجمالي المطلوبات يتضح أيضاً من الجدول (5) أن المطلوبات الأجنبية لدى المصارف التجارية كنسبة إلى اجمالي المطلوبات بلغت (1.1%) في عام 2009، وقد تراجعت إلى (0.5%) في عام 2010، نتيجة لتراجع المطلوبات الأجنبية مقابل زيادة كبيرة في اجمالي المطلوبات، ثم عادت الارتفاع في عام 2011 لتبلغ (1.3%)، وذلك لحصول انخفاض كبير في اجمالي المطلوبات مقابل زيادة متواضعة حصلت في المطلوبات الأجنبية، وقد شهدت الفترة (2012-2014) تراجع في نسبة المطلوبات الأجنبية إلى اجمالي المطلوبات إذ بلغت (0.8% - 0.7%)، نتيجة لارتفاع اجمالي المطلوبات مقابل انخفاض بسيط في المطلوبات الأجنبية إذ بلغت (1.6) تريليون دينار عراقي طوال تلك المدة، ثم انخفضت خلال العام (2016) إذ بلغت (0.4%)، نتيجة لانخفاض المطلوبات الأجنبية عند (0.9) تريليون دينار مقابل انخفاض بسيط في اجمالي المطلوبات، ارتفعت هذه النسبة إذ بلغت (0.6%) في عام 2017 وذلك لانخفاض مجموع المطلوبات مقابل ثبات في مقدار المطلوبات الأجنبية، في حين ارتفعت النسبة في عام 2018، وبلغت (1.1%) وهذا ناتج عن الزيادة في المطلوبات الأجنبية مقابل انخفاض إجمالي ثم عادت النسبة إلى الانخفاض وبلغت (0.6%) عام 2019 واستمرت بالانخفاض حتى عام 2021 إذ بلغ (0.4%)، نتيجة للزيادة الحاصلة في مجموع المطلوبات يقابلها تراجع في قيمة المطلوبات الأجنبية، وان هذه النسب المنخفضة لا تشكل خطراً مالياً على المصارف التجارية.

[4] Naouel, S. E. M. R. E. D, Study of financial safety indicators in Islamic banks- Jordan Islamic Bank model. Management Research, 5 (1), 2021, p; 363- 377.

[5] الجنابي، سجاد محمد عطية، وبحر، عفاف حسين محمد، السلامة المالية ودورها في تحقيق الرفاهية المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 3، 2022، ص 768.

[6] الرفيعي، افتخار محمد مناحي، السلامة المالية في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2009-2019) مجلة دجلة، المجلد 6، العدد 2، 2023، ص 166.

[7] كاظم، عذراء شهيد، وفارس، علي أحمد، تقويم السلامة المالية للمصارف: - دراسة تطبيقية مقارنة لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة الزمنية (2019- 2005)، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 18، العدد 72، 2022، ص 136.

[8] الدعمي، عباس كاظم، والحسيني، هاشم جبار، وحيبي، ميساء سعد جواد، أثر مخاطر الائتمان على مؤشرات السلامة المالية للمصارف (دراسة تحليلية لمصرفي JPMorgan و Citigroup للمدة (2005- 2019)، مجلة وارث العلمية، المجلد 3، العدد 7، 2021، ص 219.

[9] كاظم، ياسمين سليم، وفاضل، عادل منصور، استخدام نموذج (ARDL) لقياس أثر مؤشرات السلامة المصرفية في مؤشر سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 71، 2023، ص 178.

[10] تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، 2021، ص 62.

[11] تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، 2016، ص 37.

[12] تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، 2016، ص 31.

[13] تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، 2021، ص 61.

[14] العطوي، مهند حميد ياسر، وعلي، علي يوسف، تأثير التنوع المصرفي في تعزيز السلامة المالية دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد 1، 2024، ص 379.

العراقي كنسب معيارية وهذا يشير الى امثال هذا القطاع بتوجيهات البنك المركزي.

● يحتفظ القطاع المصرفي بنسب سيولة مرتفعة وهذا يؤثر سلبيا على تمويل التنمية الاقتصادية التي تون بحاجة ماسة الى مصادر تمويلية متنوعة وبالتالي فان هذه النسب المرتفعة تشير الى ضعف السياسة الاستثمارية للقطاع المصرفي العراقي.

التوصيات

- ❖ يجب على البنك المركزي العراقي توجيه القطاع المصرفي لاعداد خطط سنوية للوقوف على مؤشرات السلامة المالية وتحليلها ومعالجة الاشكاليات التي تتضمنها تلك الخطط.
- ❖ ضرورة تطبيق القطاع المصرفي لتوجيهات البنك المركزي الرامية الى تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي وضمان العمل المصرفي دون مواجهة مخاطر مالية ومصرفية متنوعة.
- ❖ اعادة النظر بقوانين العمل المصرفي وتعزيز الفقرات والمواد القانونية الهادفة الى تعزيز دور القطاع المصرفي التنموي ولا سيما بما يتعلق بعمل شركات الوساطة المالية.
- ❖ العمل على تطوير واقع الشمول المالي لكافة افراد المجتمع لما له من دور كبير في تدنية مخاطر السيولة المصرفي وما لها من انعكاس على السلامة المالية للقطاع المصرفي.

المصادر

- [1] Khallouli, Wajih and Nabi, Mahmoud Sami, Banking soundness and financial crises' predictability: A case study of Turkey, International Economics, Volumes 135–136, October–December, 2013, P: 62-78
<http://dx.doi.org/10.1016/j.inteco.2013.10.002>
- [2] Yaaba, B. N., & Adamu, I. , Financial soundness indicators: the case of Nigeria. CBN Bullion, Volume 39, Number 4, 2015, p; 3-14.
- [3] Kutum, Imad & Jabari, Khaled, Jordan Banks Financial Soundness Indicators, International Journal of Finance & Banking Studies, Vol.4 No.3, 2015, p; 44-56.

- [15] تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، 2021، ص 74.
- [16] تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، 2019، ص 37.
- [17] تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، 2020، ص 73.
- [18] تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، 2017، ص 41.
- [19] تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، 2016، ص 42.